منظمات الأعمال الجزائرية والمسؤولية الاجتماعية التحديات وسبل التقدم _دراسة استكشافية

Algerian Business Organizations and Social Responsibility Challenges and Ways of Progress - Exploratory Study.

سفيان خلوفي 1*، كمال شريط2

1 جامعة العربي التبسي، تبسة، (الجزائر)، sofianekheloufi2@gmail.com

2 جامعة العربي التبسي، تبسة، (الجزائر)، cherykam@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/10/24؛ تاريخ المراجعة: 2018/12/05؛ تاريخ القبول: 2020/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الجزائرية، وذلك من خلال دراسة استكشافية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم التطرق إلى معايير ودوافع المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في الجزائر، وكذا تحديد الأولويات التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية والبيئية في الجزائر، وصولا إلى تقييم وتحليل تجاوب قطاع الأعمال الحالي مع قضايا المجتمع والبيئة وتحدياته.

ولقد أظهرت الدراسة في الأخير أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لا يزال غامض داخل منظمات الأعمال الجزائرية، كما أظهرت أن تجاوب قطاع الأعمال الحالي مع قضايا المجتمع والبيئة جد ضعيف، ويحتاج إلى مزيد من الجهود الإضافية.

الكلمات المفتاح: مسؤولية اجتماعية؛ منظمات أعمال؛ قضايا مجتمع؛ قضايا بيئة؛ الجزائر.

تصنيف JEL : M14.

Abstract: This study aims to identify the reality of the application of the concept of social responsibility in Algerian business organizations through an exploratory study. In order to achieve the objectives of the study, the criteria and motives of social responsibility for business organizations in Algeria were discussed, as well as priorities for social and environmental issues in Algeria. Assessing and analyzing the current business response to community issues and the environment and its challenges.

Finally, the study showed that the concept of social responsibility is a mystery in Algerian business organizations. It also showed that the current business response to society and environment issues is very weak and needs further efforts.

Keywords: Social responsibility ;Business organizations; Community issues; Environmental issues; Algeria

Jel Classification Codes: M14.

* المؤلف المرسل: سفيان خلوفي، الإيميل: sofianekheloufi2@gmail.com

I- تمهيد:

يعود تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال في السنوات الأخيرة إلى مواجهة كبريات منظمات الأعمال العالمية تحديات في النشاطات الاقتصادية لاسيما ما تعلق بالإنتاج والتسويق وتعقد الشركات بسبب الأزمات المالية وارتفاع أسعار الطاقة، إضافة إلى ظهور العولمة وكثرة الأزمات المالية التي تعصف بالعالم. وغياب مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى بعض المجتمعات، وقلة الخبرات في المجال الاجتماعي يجعل منظمات الأعمال التابعة لها تفقد قدرتها على البقاء والتأقلم مع تطورات المجتمع بسبب بعدها عن تلبية مطالبه المتزايدة، ومنظمات الأعمال اليوم بأمس الحاجة لتبني برامج المسؤولية الاجتماعية والتي من شأنها تحسن صورة المنظمة في نظر المتعاملين معها وبهذا تعود عليها بشكل إيجابي مستقبلا، ولكن بشرط أن تتعدى هذه البرامج كونها وسيلة دعائية، وأن تنبع من قناعة المنظمة وأن تكون مستمرة وليست مجرد شعارات تُحيي بها المناسبات.

ويشكل ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال تحدي للدول لاسيما العربية منها، كون المساهمات الاجتماعية لمنظمات الأعمال في هذه الدول ضعيفة مقارنتا مع الفوائد التي تحققها، لذا وجب على حكومات الدول العربية التفكير في استراتيجيات وسياسات تجعل من هذا المفهوم محطة أنظار وتنافس المنظمات الوطنية والإقليمية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، من خلال توفير القاعدة التنظيمية والبيئة الملائمة لهذه الأنشطة الاجتماعية التي هي اليوم في أمس الحاجة إليها. وهذا ما تجسد في الإشكالية التالية:

- **ما هو واقع تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الجزائرية؟**

المحور الأول: التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية

1.مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال يعود مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى بدايات القرن 18 في ظهوره حسب كثير من الأكاديميون، حيث يظهر هنا توجهين في إعطاء تعريف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، التوجه الأول ما تتفق حوله التعاريف الأكاديمية، أما التوجه الثاني هو التعاريف التي أصدرتها الهيئات والمنظمات المحلية والدولية.

1.1. التعاريف الأكاديمية: حسب البحث الذي قدمه كارول سنة 2010، يؤكد وجود أكثر من 37 تعريفا أكاديميا للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من أهمها نذكر:

- كان أول من عرف المسؤولية الاجتماعية للشركات هو الباحث الإداري المعروف بورتر حيث عرفها باختصار ومن منظور عام على أنها: "التزام منظمة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل في" **(CAROLL, 1999, p. 286)**.
- كما عرف دفيش (Keith Davis) المسؤولية الاجتماعية أنها: "تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة" **(DAVIS, 1973, pp. 27-29)**.
- أما الباحث كارول (CARROLL) فقد آثار في تعريفه للمسؤولية الاجتماعية مسألة المنفعة المجتمعية للشركات معتبرا إياها: "ما يتوقعه المجتمع من المنظمات في النواحي الاقتصادية والتشريعية، الأخلاقية والتقديرية" **(حسن و جعبل، 2008، صفحة 04)**.
- وهناك من الباحثين من عرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها: "دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في العمليات التجارية والإنتاجية وتفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي" **(LHOPKINS, 2004, p. 27)**.

2.1. تعاريف المنظمات والهيئات الدولية والمحلية: يمكن ذكر أهمها من خلال الجدول الموالي الذي يلخص لنا أهم تعاريف المنظمات والهيئات المحلية والدولية:

الجدول (01): أهم تعاريف المنظمات والهيئات الدولية والمحلية للمسؤولية الاجتماعية لفي منظمات الأعمال

المنظمات أو الهيئات	التعريف
مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة	الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.
البنك الدولي	التزام أصحاب المؤسسات والشركات بالمساهمة في التنمية المستدامة، وذلك من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل بهدف تحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد.
المنتدى الدولي لقادة الأعمال.	ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة، وصممت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين.
غرفة التجارية الدولية	هي التزام مؤسسات الأعمال الطوعي بإدارة أنشطتها على نحو مسؤول.
معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية	السلوك الأخلاقي لشركة ما تجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسئول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم.
المنظمة الدولية للمعايير ISO	مسؤولية المنظمات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي: – يساهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة ورفاهية المجتمع. – يأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة. – يتوافق مع القانون المعمول به ومتسق مع المعايير العالمية للسلوك. – متكاملة في جميع أنحاء المنظمة وتمارس في علاقاتها.
منظمة الأعمال من أجل المسئولية الاجتماعية	إدارة منشأة الأعمال على نحو يفي بتوقعات المجتمع الأخلاقية والقانونية والتجارية والتوقعات العامة من تلك المنشأة أو يتجاوز تلك التوقعات لما هو أفضل.
معهد شارترد للعلاقات العامة	تصف الدور الاجتماعي والإنساني والخيري الذي تلعبه المنظمة في المجتمع.

المصدر: من مصادر متعددة:

1- بلال خلف السكارنة، أخلاقيات **العمل**، الطبعة السادسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص156.

2- روبنز ريكوبير, **كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة**, مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية, جنيف, سويسرا, 2004, ص-ص:27-29.

3-Adrian Henriques, understanding **ISO 26000 (A practical Approach to Socil Responsiblitiy,** British standards Institution, London, Firstpublished in the uk, in2011, p25**.**

4- مدحت محمد أبو النصر، **المسئولية الاجتماعية للشركات والمنظمات (المواصفة القياسية ISO 26000)** ، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2015، ص: 33.

من خلال ما سبق يمكن القول إن التعاريف الواردة في الدراسات الأكاديمية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حاولت كلها إعطاء إطار عام يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تستنبط منه توجهها وتحدد على أساسها أهدافها الإستراتيجية التي تسمح لها بتبني المسؤولية الاجتماعية للشركات. أما التعاريف المقدمة من طرف المنظمات والهيئات، فلا توجد نقاط توافق بينها وكل هيئة تختص بموضوع لم تتناوله الأطراف الأخرى، وعلى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التزام يتجاوز الالتزامات القانونية، من خلال الالتزام الأخلاقي للمؤسسات بالجانب الاجتماعي والبيئي عند أدائها لنشاطاتها الاقتصادية، وذلك بالتنسيق مع أهداف التنمية المستدامة للمجتمع، والأخذ بعين الاعتبار تطلعات أصحاب المصالح (فرد أو جماعة يؤثر ويتأثر بتحقيق المنظمة لأهدافها).

2.إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال: تعرف على أنها:" عملية دمج منظور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كليا في إطار إستراتيجية الشركة والتخطيط والعمليات الأساسية، بحيث يتم إدارة الشركة في مصلحة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لتحسين القيمة على المدى المتوسط والطويل" (**CHANDLER, 2015, p. 126**). والأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية يتمحور حول أربع استراتيجيات تتمثل في (**بوطبة و مي، 2016، صفحة 03**):

1.2. إستراتيجية الممانعة أو عدم التبني: وتعرض هذه الإستراتيجية اهتماما للأولويات الاقتصادية لمنظمات الأعمال دون العوائد الأخرى ودون تبني أي دور اجتماعي لأنه يقع خارج نطاق مصالحها التي يجب أن تتركز على تعظيم الربح.

2.2. الإستراتيجية الدفاعية :وتعني القيام بدور اجتماعي محدود جدا بما يتطابق مع المتطلبات القانونية المفروضة فقط، وهو لحماية المنظمة من الانتقادات ولحد الأدنى، ويقع هذا الدور ضمن المتطلبات الخاصة لمنافسة وضغوط الناشطين في مجال البيئة.

3.2. إستراتيجية التكيف: تخطو المنظمة في هذه الإستراتيجية خطوة متقدمة تجاه المساهمة لأنشطة الاجتماعية من خلال تبني الإنفاق في الجوانب المرتبطة لمتطلبات الأخلاقية والقانونية إضافة إلى الاقتصادية، حيث يكون لها دور اجتماعي واضح من خلال التفاعل مع الأعراف والقيم وتوقعات المجتمع.

4.2. إستراتيجية المبادرة التطوعية: تأخذ الإدارة هنا زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية وذلك لاستجابة للكثير من المتطلبات الاجتماعية وفقا لتقديرات المدراء بما يتناسب مع المواقف المختلفة، تتميز هذه الإستراتيجية بالأداء الشامل لمنظمة الأعمال وتأخذ دائما في الاعتبار ألا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات أثر معاكس لتطلعات المجتمع ومصلحته.

3.أبعاد المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال: تعددت الدراسات التي تناولت وصف أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ومن أهم هذه الدراسات نجد دراسة الباحث كارول (CARROLL) والتي حددتها بأربع أبعاد **(CARROLL, 1979, pp. 500-501)**:

1.3. المسؤولية الاقتصادية: تعد أساس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بطبيعة الحال حيث أن سبب نشوء المؤسسة هو تكوين وحدة اقتصادية في المجتمع يقع على عاتقها مسؤولية إنتاج السلع وتقديم الخدمات التي يريدها المجتمع وبيعها لتحقيق الربح وعلى هذا الافتراض الأساسي وجدت جميع الشركات الأخرى.

2.3. المسؤولية القانونية: كما هيأ المجتمع للنظام الاقتصادي من خلال السماح للمؤسسات بتولي دورها الإنتاجي كجزء من وفائها للعقد الاجتماعي هيأ أيضا مجموعة من القوانين و الأنظمة التي يتوقع أن تعمل بظلها، حيث يتوقع المجتمع من المؤسسات أن تؤدي مهمتها الاقتصادية على أتم وجه ضمن إطار المتطلبات القانونية.

3.3. المسؤولية الأخلاقية: بالرغم من أن الفئتين السابق ذكرهما تتضمنان معايير أخلاقية، يوجد أنشطة وسلوكيات ليس من الضروري أن ينص عليها القانون لكنها متوقعة من قبل المؤسسات كونها أفراد من هذا المجتمع. من الصعب تعريف المسؤوليات الأخلاقية، حيث أصبحت من القضايا الضاغطة التي يتم مناقشتها باستمرار بين ما هو أخلاقي وما هو أخلاقي، نكتفي بالقول بان المجتمع يتوقع من المؤسسات دور يفوق المتطلبات القانونية.

4.3. المسؤولية الخيرية: المسؤولية (الطوعية) هي عبارة عن رسالة مختصرة عن الشركة ترك فيها المجال للمحاكمة الذاتية، ربما من غير الصحيح أن نقول أنها مسؤوليات متوقع انجازها لأنها تتعلق بتوجهات الشركة وبالرغم من ذلك هذا الدور متوقع من قبل المجتمع وهو دور طوعي بشكل كامل وقرار افتراضها ينبع من رغبة الشركة أن تندمج بالدور الاجتماعي غير مجبرة أو ملزمة من قبل القانون أمثلة عنها تامين السكن الشبابي, حملات التوعية لمدمني المخدرات, تقديم دورات تدريبية للعاطلين عن العمل.

وقد مثل الباحث كارول (CAROLL) المستويات الأربعة السابق ذكرها في شكل هرم يعرف في الوسط الأكاديمي المختص في إدارة الأعمال بهرم كارول (CAROLL) وهو كالتالي:

الشكل (01): هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية

Source : Archie B. Carroll**, The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders**, Business Horizons, July 1991,p-p 39-48

المحور الثاني: معايير ودوافع المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الجزائرية

1. جهود حكومات الدول العربية لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية: تمثلت جهود الدول العربية في هذا المجال عقد العديد من المؤتمرات والندوات بالشراكة مع المنظمات الدولية وبمشاركة مختصين كبار في مجال المسؤولية الاجتماعية، ومن أبرزها نجد (**جديدي و جديدي، 2017، الصفحات 9-10**):

1.1. الموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية: تم الإعلان عن تأسيس هذه الموسوعة في الملتقى العربي الأول للمسؤولية الاجتماعية الذي عقدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية في مدينة الشارقة في أفريل 2009, والموسوعة هي مشروع ثقافي متكامل على شبكة الانترنيت، يهدف إلى تعريف الرأي العام العربي والدولي بالجهود العربية المتعلقة برفع الوعي بثقافة المسؤولية الاجتماعية والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية بما يخدم قضايا التنمية الشاملة.

ولقد أعلنت الموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية في عام 2011 عن إصدارها تقرير المسؤولية الاجتماعية العربي، والذي أعدته باستخدام موارد عربية ودولية. ويكشف هذا التقرير أن مبادرات المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال في الدول العربية حقق نموا متواصلا وفقا لما تشير إليه الزيادة المستمرة في عدد الشركات المنتسبة إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة. كما يقدم أمثلة تثبت أن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات باتت مصادر تمويل إضافي للتنمية.

2.1. الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية: هي إحدى شبكات منظمات المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي. ولقد تأسست من خلال برنامج البحرين للمسؤولية الاجتماعية الذي كان متخصصا فقط لرصد مساهمات القطاع الخاص بمجال التنمية المجتمعية في مملكة البحرين ثم تطورت لتصبح مؤسسة خليجية فهي الآن مسجلة في الكويت ولديها فروع في عدد من الدول الخليجية منها قطر والبحرين. وتقدم الشبكة مجموعة من المبادرات أهمها مرصد الكتروني لمساهمات القطاع الخاص في دعم المجتمع المحلي. فهناك مرصد في قطر والكويت

والبحرين والإمارات وعمان. وفي عام 2011 تم إضافة مرصد لمتابعة برامج المسؤولية الاجتماعية في اليمن والعراق، ومن المستهدف لدى الشبكة أن يكون في كل دولة عربية مرصد مشابه.

3.1. الأكاديمية العربية للمسؤولية الاجتماعية: تم تأسيسها من طرف الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية بدولة الكويت. ومنذ نشأتها اهتمت الأكاديمية بتنفيذ عدد كبير من البرامج التدريبية والملتقيات وورش العمل في دول مثل قطر والسعودية والسودان والبحرين والكويت. كما وقعت الشبكة والأكاديمية اتفاقية مع جامعة لاهاي لتطوير برنامج أكاديمي يبدأ فيه من مرحلة البكالوريوس في المسؤولية الاجتماعية وهو أول برنامج على مستوى البكالوريوس في الوطن العربي.

4.1. الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: منذ عام 2008 تنظم مجموعة عمل الإمارات للبيئة بدبي بالإمارات العربية المتحدة الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية وذلك لتشجيع المؤسسات على مختلف أنواعها في الدول العربية على الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية. ووضعت الجهة المنظمة ثلاثة معايير رئيسية للفوز بالجائزة هي:

- ✓ اهتمام المؤسسة بتنمية رأس المال البشري بها.
- ✓ وضع البيئة كأحد أهم الأولويات في جدول أعمال المؤسسة، وليست قضية هامشية.
- ✓ الاهتمام بالمجتمع وتبني المسؤولية نحوه في أداء المؤسسة لأعمالها.

5.1. الجمعية العربية للمسؤولية الاجتماعية: تأسست عام 2012 في المنامة بالبحرين، وتهدف هذه الجمعية إلى نشر ثقافة العمل المسؤول في المنظمة العربية ورفع الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية وبناء ثقافة مجتمعية ومؤسسية ومحفزة لتطبيق ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وإزالة كافة العقبات التي تحول دون ذلك.

2. الإمكانيات المتاحة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في الجزائر: تعتبر الجزائر عضوا في منظمة أيزو منذ سنة 1976، وقد قامت مؤخرا بالمصادقة على المواصفة القياسية أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، وتعد الجزائر من بين البلدان الأوائل بمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تبنت المعيار الدولي الجديد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وذلك من خلال وضع برنامج وطني للمرافقة في إطار مبادرة إقليمية أطلق عليها اسم (RS Meena). وتعني المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتمتد من 2012-2014، وتشمل هذه المبادرة الإقليمية ثمانية بلدان هي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، العراق، وتشرف عليها المنظمة الدولية للتقييس بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية، وستستفيد 114 مؤسسة جزائرية من تكوين ومرافقة في مجال التقييس في إطار هذا البرنامج.

ففي المرحلة الأولى من برنامج المسؤولية الاجتماعية (RS Meena) التي تم الشروع فيها في شهر ماي 2011 واستكملت في ديسمبر، استفادة منها كل من المركز التقني لمواد البناء (بومرداس) ووحدات التصبير الجديدة للجزائر (روبية).

وبناء على نفس البرنامج الوطني قام المعهد الوطني للتقييس في سنة 2012 باختيار أربع مؤسسات وطنية للاستفادة من البرنامج الإقليمي للمرافقة لمدة ثلاث سنوات من أجل مطابقة المقاييس التي تمليها المنظمة الدولية للتقييس (إيزو 26000)، وذلك من ضمن 15 مؤسسة ترشحت من القطاعين، ويتعلق الأمر بكل من فرع تابع لسوناطراك، مؤسسة اتصالات الجزائر، Cevital بجاية ومجمع Condor (ثلاث مؤسسات صناعة ومؤسسة ناشطة في قطاع الخدمات)

وبخصوص 2013، فإن هناك مؤسستين من قطاع البناء والأشغال العمومية والري توجدان في قائمة الانتظار، وهما كوسيدار للأشغال العمومية من القطاع العام ومؤسسة أشغال الطرق والري والبناء من القطاع الخاص، ويتم اختيار المؤسسات بناءً على مجموعة من المعايير مثل سمعتها الوطنية والإقليمية في قطاع النشاط وكذا العلاقات مع المستخدمين والبيئة.

ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى تمكين المؤسسات المستفيدة من الأدوات التي تمكنها من تحسين أداءها في ميدان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وبعد استكمال هذا البرنامج يمكن للمؤسسات المستفيدة أن تحصل على تصديق لحساباتها طبقا لمتطلبات مقياس إيزو 26000، وعلاوة على عملية الإشراف على المؤسسات فإن المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتزم تقديم تكوين لخبراء جزائريين لمرافقة المؤسسات في تحسين التزاماتها بخصوص مسؤولياتها الاجتماعية، كما تعمل كل من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمركز الجزائري للشباب المسيرة للمؤسسات أيضا على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التكيف وتطبيق معايير الجودة (أيزو 26000) في إطار نفس البرنامج المذكور **(مقدم، 2016، صفحة 11)**.

وتملك الجزائر عدد كبير من منظمات الأعمال التي يمكنها بشكل أو بآخر أن تساهم في مجال المسؤولية الاجتماعية، والجدول الموالي يعطي نظرة عامة عن عدد هذه المؤسسات، والتي يمكن من خلالها نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مجال الأعمال ويصبح بدوره مجال للتنافس فيما بينها بإختلاف النشاط الذي تنشط فيه أو حجمها :

الجدول (02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2016 والنصف الأول 2017

السنة	2016	النصف الأول 2017	النسبة (%)
العدد	1.022.621	1.060.289	1.04

المصدر:

1- نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 30, ماي 2017, ص 8.

2- نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 31, نوفمبر 2017, ص 8.

الجدول أعلاه يبين لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باعتبارها منظمات أعمال يمكن لها الخوض في مجال المسؤولية الاجتماعية بكل أبعادها (الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية والتطوعية)، حيث بلغ عددها سنة 2017 ما يفوق 1.060.289 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي بنسبة نمو بلغت 1.04% وهو عدد لا بأس به ويمكنه تحمل جزء من المسؤولية اتجاه المجتمع والبيئة، والمساهمة في حل مشاكل المجتمع الجزائري في إطار التنمية المستدامة.

الجدول (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين) حسب قطاع النشاط لسنة 2016 والنصف الأول من سنة 2017

	سنة 2016				النصف الأول 2017			
القطاع	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع	النسبة (%)	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع	النسبة (%)
الفلاحة	6130	181	6311	1.10	6392	84	6476	1.09
الطاقة والمناجم	2767	3	2770	0.48	2843	3	2846	0.48
الأشغال العمومية	174848	28	174876	30.34	177727	23	177750	29.82
الصناعة	89597	97	89694	15.56	92804	84	92888	15.58
الخدمات	302564	81	302645	52.52	316044	70	316114	53.03
المجموع	575906	390	576296	100	595810	264	596074	100

المصدر:

1- نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 30, ماي 2017, ص 10.

2- نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 31, نوفمبر 2017, ص 10.

الجدول أعلاه يفصل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين) حسب قطاع النشاط لسنة 2016 والنصف الأول من سنة 2017، والملاحظ أن قطاع الأعمال في الجزائر يغلب عليه القطاع الخاص بشكل كبير جدا، حيث سجلت سنة 2017 ما يفوق 596074 مؤسسة في القطاع الخاص، والجدير بالذكر هنا أنه على الحكومة أن تبحث في الطرق المناسبة لترسيخ مفهوم المسؤولية

الاجتماعية في القطاع الخاص ليدرك اليوم أنه عليه المساهمة في المجتمع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويعتبر ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص تحدي للدولة الجزائرية، كون مساهماته الاجتماعية ضعيفة مقارنةً مع الفوائد التي يحققها، لذا وجب على الحكومة اليوم التفكير في استراتيجيات وسياسات تجعل من هذا المفهوم محط أنظار وتنافس منظمات الأعمال الجزائرية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية من خلال توفير القاعدة التنظيمية والبيئة الملائمة لهذه الأنشطة الاجتماعية التي هي اليوم في أمس الحاجة إليها.

3. دوافع تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية: من المؤكد أن المؤسسة الاقتصادية خاصة تعد خلية اقتصادية واجتماعية في آن واحد لذلك يرى الباحثين أن النمو الاقتصادي تتعاظم قيمته إذا ارتكز على أخلاقيات تهتم بخدمة الإنسان بنحو دائم شامل ومستمر، فلا يمكن أن تتطور المؤسسة في مجتمع عرضة للإساءات ذات الطابع الاجتماعي **(LEPISSIER, 2001, p. 49)**.

المؤسسة التي تبني إستراتيجياتها على المسؤولية الاجتماعية تضمن حد من الدعم لرسالتها وغاياتها وأهدافها التنموية من المجتمع ومساهمتهم في مساعيها وهي بذلك تحمي مصالح جميع أطرافها وكذا الدفاع عن وجودها إذ تشير أحدث دراسة بعنوان المرصد السنوي للمسئولية الاجتماعية للشركات الصادرة عن Environice International إلى أن 27 % من المستهلكين في نحو 25 دولة قاموا بمعاقبة المؤسسات التي تهمل الدور الاجتماعي لخدمة أفرادها. كما أشارت دراسة أخرى أجرتها مؤسسة أسترالية تعمل في مجال استعلامات التسويق إلى أن 68 % من المستهلكين الأستراليين عاقبوا المؤسسات عن سلوكها الغير أخلاقي بالتحول لمنتجات مؤسسات منافسة...أما في أوروبا نجد أن 73 % من قادة الأعمال يؤمنون بأن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية تسهم بشكل فعال في رفع القاعدة الإنتاجية إلى أقصى حد. وتؤكد دراسات حديثة لجامعة Harverd أن المؤسسات المطبقة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية زاد معدل ربحيتها إلى 18% وزاد معدل نموها بمعدل أربع أضعاف عن تلك الغير ممارسة للمسؤولية واللأخلاقية في ممارساتها الاقتصادية. مما أثبت الارتباط الطردي بين تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة والعامة وتعزيز القدرات التنافسية لها وللاقتصاد ككل إذ لم تعد المراكز المالية أساس لبناء سمعة وشهرة المؤسسة ويعد مؤشر مواطنتها والتزامها بالعمل المسئول المستمر معزز لأدائها وسمعتها. لذلك بدأ المستثمرون في الأسهم يشترطون التزام المؤسسات المساهمون فيها بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، بحيث بلغت تلك النسبة في الولايات المتحدة 10% من الأموال الاستثمارية (تريليون دولار) خاضعة لشروط المسؤولية الاجتماعية. وفي هذا السياق يرى Porter أن المؤسسات الناجحة بحاجة إلى مجتمع صحي والمجتمع الصحي بحاجة إلى مؤسسات ناجحة، أو بشكل أعم إن البيئة التنافسية الناجحة تحتاج إلى مؤسسات ناجحة والعكس صحيح (**سعيدان، 2017، صفحة 18**).

وللمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة والمجتمع والدولة على حد السواء (**محسن، الغالبي، و العامر، 2006، صفحة 52**) :

– **بالنسبة للمنظمة:** تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي خصوصاً لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة؛ إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمنظمة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، ومن شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين المنظمة ومختلف الأطراف ذات المصلحة.

– **بالنسبة للمجتمع:** زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب. كذلك الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.

– تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواءً من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية.

– ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.

– تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

– كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل والشفافية والصدق في التعامل وهذه تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات.

– بالنسبة للدولة: تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية. كما يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية، والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعًا بعيدًا عن تحمل المنظمات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

المحور الثالث: الأولويات التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية في الجزائر

1.المشاكل الاجتماعية والبيئية في الجزائر: تعاني الجزائر على غرار دول العالم أجمع والدول العربية على وجه الخصوص من مشاكل اجتماعية وبيئية متعددة من بينها نجد:

1.1. مشكلة البطالة في الجزائر: يمكن تلخص مشكلة البطالة في الجدول الموالي، الذي يفصل في نسب البطالة المرتفعة التي يعاني منها المجتمع الجزائري:

الجدول (04): تطور نسب البطالة في الجزائر (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
عدد البطالين (ألف)	1.151	1.337	1.272	1.508	1.378
نسبة البطالة الإجمالية (%)	9.8	11.2	10.5	12.7	11.1
نسبة البطالة في أوساط الحاملين للشهادات العليا (%)	13	14.1	17.7	17.6	49.4

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات: 2014. 2015. 2016. 2017. أفريل 2018.

يبين الجدول أعلاه المشكل الاجتماعي الأكثر تأثيرا على المستوى المعيشي في أي بلد وهو مشكل البطالة والذي يؤثر بدوره على مستوى الفقر وانتشاره، حيث نلاحظ التطور الكبير في عدد الأشخاص البطالين في الجزائر حيث سجلنا سنة 2014 ما يقارب 1.151.000 بطال أي بنسبة 9،8% من العدد الإجمالي للسكان والذين تتراوح أعمارهم من 16 إلى 59 سنة، ليرتفع العدد في شهر أفريل 2018 حسب أخر الإحصائيات إلى 1.378.000 بطال أي بنسبة 11،1%، والجدير بالذكر هنا هو ذلك التطور المخيف في عدد البطالين من حاملي الشهادات الجامعية والعليا والذي بلغا كأقصى تقدير في أفريل 2018 49،4% من أجمالي البطالين، وهو الأمر الذي يعكس فشل الاقتصاد الوطني في احتواء العدد الهائل من خرجي الجامعات كل سنة.

2.1. معدل الفقر: لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر إلى ظهور فئات واسعة فقيرة، حيث يمكن تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كما يلي:

- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام انتقل من 3000 دولار سنة 2005 إلى 3894 دولار سنة 2016 ليستقر في حدود 4825 دولار سنة 2017.
- انتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 15000 دج سنة 2005 إلى 18000 دج سنة 2012 ليثبت عند 18000دج إلى غاية أكتوبر سنة 2018.

وبالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر في الجزائر، إلا أنه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهود لاسيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني إستراتيجية واضحة في مكافحة الفقر وإسناد مهمة مكافحة الفقر لوزارة التضامن الوطني (**صاطوري، 2016، صفحة 307**). وكذا التفكير في إشراك القطاع الخاص في مكافحة الفقر بالدرجة الأولى.

3.1. ارتفاع معدل التضخم: نجد أن التضخم من بين أهم المؤشرات التي تعتمد عليها قياس التنمية المستدامة، حيث نلاحظ أن المعدل عرف تذبذبا إلى غاية 2018 كما نلاحظ من خلال أدناه، حيث أنه عرف نوعا من الارتفاع خلال البعض السنوات وذلك راجع أساسا إلى الزيادات الكبيرة في الأجور وارتفاع فاتورة الاستيراد وارتفاع أسعار بعض المواد المستعملة في البناء والصناعات الغذائية وغيرها.

الجدول (05): تطور معدل التضخم في الجزائر (2013-2018)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم %	3.3	2،9	4.8	6،4	6	4.8

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر (2013-2018).

4.1. مشكل السكن في الجزائر: تعد أزمة السكن واحدة من أكبر الأزمات التي تعانيها الجزائر، ولا تزال معالجتها مستعصية على مؤسسي هذه السياسات منذ عقود. فالجزائر تشهد احتجاجات عنيفة في كل مرة يعلن فيها عن توزيع الوحدات السكنية "الاجتماعية"، التي توفرها الجزائر بمبلغ رمزي لذوي الدخل الشهري الذي لا يتعدى 24 ألف دينار. وتختزل هذه الأزمة من قبل مجتمع البحث، في غياب الشفافية، وعدم احترام معايير الأحقية على مستوى الإدارات المحلية التي تقوم بتحضير قوائم المستفيدين بسبب تفشي الفساد والمحاباة. والحقيقة أن ثمة اختلالات بنيوية في صياغة وتنفيذ سياسات الدولة في مجال السكن والإسكان، وما يحدث على مستوى الإدارة المحلية ما هو إلا حلقة من بين الحلقات الطويلة للاختلالات، كما أن انتشار نمط عمراني واحد المتمثل في النمط العمودي والذي في كثير من الأحيان، لا يقوم بتلبية احتياجات الأسرة. حيث أن النظام الأسري الجزائري شهد الكثير من التغيرات التي شملت الوظائف والمكونات الأساسية في البناء العائلي، على غرار جانب السكن الذي يتغير بتغير حاجيات ومتطلبات الأسرة وحجمها. إلا أنه مع انتشار نموذج السكنات ذات 3 غرف فإن الأسرة الجزائرية أصبحت في كثير من الأحيان تتنازل عن خصوصياتها وعاداتها وتقاليدها.

إن الدراسات الاقتصادية التي قامت بها معظم الهيئات المالية الدولية، وبالخصوص صندوق النقد الدولي، من خلال مناقشة لموضوع إنجاز السكنات في إطار الاقتصادي الكلي، أدركت العلاقة الموجودة بين هذا القطاع الحساس في تركيبته للاقتصاد الوطني من جهة، والقطاعات الأخرى من جهة أخرى، حيث أن التكامل الذي تحدثه هذه القطاعات فيما بينها من شأنه أن يوفر العمالة لليد العاملة البسيطة بالخصوص. وفي مجالات واسعة، فهو بهذا المنظور، لا يعتبر خزانا لامتصاص هذا النوع من اليد العاملة فحسب، بل مجالا لتطورها وترقيتها. فالسكن لم يعد ينظر إليه على أنه محرك للتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق خلق فرص عمل مع إمكانية تدريبها وبصفة دورية، وكذلك دافع لرفع من إنتاجية العمل لتساهم بدورها في تنمية الصناعات المحلية في مختلف حاجيات مواد البناء. وعليه فإن إنجاز السكنات تكمن في مدى تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة بنوعيها المتخصصة والبسيطة والتي تساهم في امتصاص البطالة بالنسبة لكثير من الدول النامية كانت أم متطورة (**زرقة، 2016، الصفحات 218-219**).

5.1. المشكل البيئي في الجزائر: المشاكل البيئية في الجزائر كبيرة ومتعددة ومعقدة، وللأسف مازالت الجهود ضئيلة بالمقارنة مع ما تبذله الدول الأخرى، حيث لا تزال مدن كثيرة تعاني من وجود مفرغات النفايات العشوائية وغير الصحية ولم يتم لحد الآن معالجة الأمر. كما أن مشكلة التصحر مازالت لم تلق الاهتمام المطلوب، حيث أن مشروع السد الأخضر بحاجة إلى إعادة التفعيل من جديد، ويتوجب أيضا السعي الجدي للانتقال إلى الطاقات النظيفة والبديلة كالطاقة الشمسية التي تزخر الجزائر بكم هائل منها، وتَبَنِّي مناهج التنمية المستديمة والبيئة

المستديمة في كل تنمية مستقبلية، لأن ذلك أضحى أكثر من ضرورة وحتمية، وتشجيع الثقافة البيئية بين المواطنين لخلق مشاعر الاهتمام بالبيئة وللتحسيس والتوعية بالقضايا والمشكلات البيئية ومن أهم المشاكل البيئية في الجزائر نجد (**غربي و مداحي، 2014، الصفحات 6-7**):

- ✓ الاستغلال الفاحش للموارد الطبيعية من أجل سد حاجات الساكنة من طاقة وغذاء. فالغابات التي تعد مورداً أساساً بالنسبة للعديد من المجموعات البشرية تعاني من الاستغلال المفرط والخارج عن القانون خاصة في مناطق أمريكا الجنوبية ومنطقة الأمازون وجنوب المكسيك، ناهيك عن عدم تطابق التشريعات مع الظروف الاجتماعية المتنوعة (وغيرها من المشاكل) مما جعل مردوديتها تتقلص يوماً بعد يوم.
- ✓ المشاكل المرتبطة باختلال الإنتاج بالنمط الاستهلاكي الحالي وسوء استغلال المساحات المتوفرة. ومرد هذه الصعوبات إلى النموذج الاستهلاكي السائد الذي لا يكترث للكلفة البيئية التي يتطلبها الإنتاج. لذلك لا يمكن التمادي في توسيع الأراضي الزراعية إلى ما لا نهاية، ففي الآونة الأخيرة، تم هذا التوسع على حساب الأراضي الهامشية المعروفة بهشاشتها.
- ✓ تستأثر المناطق الساحلية ذات البنية الهشة بالاهتمام، ولذلك فهي عرضة لمختلف أنواع التلوث. ويعتبر الزحف الديموغرافي والاقتصادي نحو المناطق الساحلية السبب الرئيس في تفشي التلوث بها. مما يطرح مشكلاً جوهرياً في مجال إعداد التراب وتوزيع الأنشطة الاقتصادية، إذ تتركز في المناطق الساحلية غالبية السكان والعديد من المدن الكبرى والمصانع الضخمة والمرافق السياحية الكبرى.
- ✓ غياب مؤسسات المراقبة التقليدية قد أحدث أضراراً حقيقية، حيث لم يتم استبدال مؤسسات حديثة تستمد بها فاعليتها من إشراك المواطنين والجمعيات في اتخاذ القرارات المتعلقة باستغلال الموارد والتهيئة الإقليمية.
- ✓ عدم التحكم في التقانة وضعف التجهيزات الاجتماعية والصحية لمن الأسباب التي ألحقت الضرر بصحة الإنسان وراحته. ومن المعروف أن التلوث يشكل خطراً فعلياً على الموارد المائية سواء السطحية أو الجوفية. وبذلك فإن جزءاً كبيراً من هذا التلوث يمس المجال الساحلي في نهاية المطاف. ويؤدي التزايد الديموغرافي وتسارع الحركة الإكتظاظية والتصنيع والتحولات الفنية في المجال الفلاحي إلى تزايد حجم النفايات الملوثة للمياه. كما أن الافتقار إلى وسائل محاربة التلوث وانعدام بنية تحتية للتطهير البيئي من بين الأسباب التي تفسر ظهور حالات خطيرة من التلوث البيئي الذي يتهدد صحة السكان وحالة الوسط الذي يعيشون فيه.
- ✓ تدهور حالة الهواء وما يترتب عن ذلك من أثر سلبي على الساكنة يعتبر من المشاكل الأساس التي يعاني منها الوسط الحضري. ومما يفسر ذلك ازدحام حركة السير وتقادم السيارات المستعملة. وتعتبر الوحدات الصناعية مصادر ثابتة للتلوث لأنها لا تخضع للمراقبة وتستعمل محروقات محتوية على نسب عالية من الكبريت (الوقود والفحم) والإنبعاثات الناتجة على احتراق الغاز.

وترجع بعض هذه المشاكل إلى غياب الوعي الاجتماعي الناتج عن القصور الإعلامي وانعدام حملات توعية فعالة للتأثير على غالبية المواطنين وإقناعهم بضرورة تغيير تصرفهم إزاء الموارد الطبيعية والممتلكات العمومية والمساحات المبنية.

فالبيئة إذاً إشكالية مركبة تمس في نفس الآن مجالات التربية والتنمية والإعلام. ولعل هذه المشاكل تستدعي لحلها إعادة النظر في النصوص التشريعية الجاري بها العمل وكذا تحسين طرق التدبير وتطوير المؤسسات المعنية. وبعبارة أخرى، يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق نمو متوازن لا تشوبه تلك الفوارق التي غالباً ما تكون سبباً في التوترات الاجتماعية والأضرار البيئية.

6.1. مشكلة الأمية: انخفضت نسبة الأمية بين الكبار (أكبر من 15 سنة) من % 32 سنة 2001 إلى % 23 سنة 2005 لتصل إلى أقل من 10 % سنة 2018 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (06): نسبة الأمية في الجزائر (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الأمية للعدد الإجمالي للسكان %	18	14	12.33	10.43	9.44

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات: 2014. 2015. 2016. 2017. أفريل 2018.

وقد جسدت الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار التي أقرتها الدولة في 2007 تحولا نوعيا في تعاطي الجزائر مع هذا الملف الشائك بحيث وضعت حدا نهائيا للتناقض المزمن الحاصل ما بين ضخامة وتعقد المشكلة من جهة وضآلة الوسائل من جهة أخرى. وأعطت هذه الإستراتيجية الأولوية للمرأة والفتاة وللمناطق الريفية وللشريحة العمرية 15 -49 سنة وذلك نظرا للتأثير الاجتماعي والاقتصادي الذي تنطوي عليه هذه الشريحة وما ينتظر منها من دور فاعل في المشاركة في الحياة الوطنية لاسيما في جانبها الاقتصادي.

2. أولويات منظمات الأعمال الجزائرية في القضايا الاجتماعية الأكثر أهمية:

إن مشكلتي السكن والبطالة اللتان تعاني منهما الجزائر واللذان يشكلان حجر الزاوية في القلاقل الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية تعكس بوضوح عجز محيط الأعمال على تكفله الاجتماعي بعناصر بيئته الداخلية، كما أن ارتفاع نسبة الفقر (بلغت نسبة حد الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية لسنة 2004 بـ 1.9 % من سكان الجزائر، وحسب تقرير 2004 حول الشراكة الأورومتوسطية للمنتدى الأورومتوسطي، فإن نسبة حد الفقر الأدنى وصلت إلى 2.5% من إجمالي سكان الجزائر ولعلى أكثر ما يقلق السلطة والطبقة السياسية في الجزائر استمرار نسبة الفقر عالية بالمقارنة إلى إمكانيات البلاد المالية وقدراتها على توفير ترقية شروط العيش للجميع. فقد تراجع مؤشر الفقر إلى النصف خلال 15 عاما. حسب تقرير صدر العام 2010 عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي. من 25 % العام 1995 إلى 12 % من مجموع السكان العام 2009. بمعنى أن الجزائر تحصى 4,3 ملايين فقير. هذه النقلة بالنسبة لدولة لا تتوفر على مقدرات الجزائر المالية الطبيعية والبشرية انجاز كبير، لكنها بالنسبة للجزائر تعني الفشل)، وتزايد عدد الفئات الاجتماعية المهمشة غير المتكفل بها وكذا عدم الالتزام بمعايير الجودة المتفق عليها عالميا في الكثير من الأحيان لدليل آخر على عجز محيط الأعمال على التكفل الاجتماعي بعناصر بيئته الخارجية محليا ودوليا (**بونوة و بن يخلف، 2011، الصفحات 6-13**).

ويمكن القول أن معدلات البطالة سجلت ارتفاع جد كبير لاسيما بين حاملي الشهادات العليا، حيث بلغ عدد الأشخاص البطالين في الجزائر حسب أخر إحصائيات (أفريل 2018) 1.378.000 بطال، أي بمعدل 11.1 % من عدد السكان، في حين سجل معدل 49.4% من حاملي الشهادات العليا، وهو يمثل نسبة جد مرتفعة تأثر مستقبلا في رفع معدلات الفقر، وهو ما يجعل مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تقف أمام أهداف التنمية المستدامة في الجزائر مستقبلا، لذا يجب وضعها في خانة الأولويات القسوة من أجل إيجاد الحلول المناسبة التي لن تكون إلا بإشراك منظمات الأعمال الخاصة من أجل احتواء خرجي الجامعات خاصتنا وبالتالي التقليل من نسب البطالة بشكل مستدام، والتي من شأنها في الأخير أن تحل بعض المشكلات الاجتماعية الأخرى بشكل تلقائي كالسكن مثلا.

المحور الرابع: تقييم وتحليل تجاوب قطاع الأعمال الحالي مع قضايا المجتمع والبيئية في الجزائر

1. مجالات التغيير المؤسسي نحو المسؤولية الاجتماعية: تبرز مجالات أساسية عديدة للتغيير حتى تستوعب تجسيد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة وفيما يلي سنحاول صياغة أبرزها وفقا لتقديرنا وبأسلوبنا الخاص الذي يتوافق مع غاية البحث (**بونوة و بن يخلف، 2011**):

1.1. المدخل الوظيفي لتجسيد المسؤولية الاجتماعية عن طريق التغيير المؤسسي: وهنا تستجيب المؤسسة لبيئتها من خلال تغيير فلسفة ورسالة المؤسسة من جهة وكذا تغيير أهدافها وإستراتيجيتها من جهة مقابلة، في هذا الإطار يمكن للتغيير أن يمس تحجيم بعض النشاطات التي تفرز آثارا مجتمعية إلى أدنى حد ممكن، وفي المقابل تطوير النشاطات الفاعلة في تحسين الصورة الاجتماعية للمؤسسة إلى أقصى حد

ممكن. كما يجب على المؤسسات أن تعيد النظر في صياغة أهدافها بما يتوافق والتغيرات المستمرة وهنا نشدد ضرورة اعتماد التغيير كإستراتيجية مثمرة على المدى البعيد وبالتالي مرافقته المستمرة لجميع مراحل المؤسسة حيث نرفع درجة مرونة أهداف المؤسسة لضغوط أصحاب المصالح (من عمال، مساهمين، مجتمع...).

2.1. المدخل الإنساني لتجسيد المسؤولية الاجتماعية عن طريق التغيير المؤسسي: وهذا من خلال رفع المستوى الثقافي في المؤسسة نحو فعالية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، ومن خلال الاستعانة بعنصر بشري أكثر كفاءة ووعيا مع محاولة تحديث ثقافة العنصر البشري الأصلي عن طريق الدورات التدريبية والتكوينية والحملات التحسيسية التوعوية. إن التفصيل في مواطن إحداث التغيير بالمؤسسة نحو تجسيد مسؤوليتها الاجتماعية يفتح نقاطا عديدة لا تتسع مساحة البحث لاحتوائها، لذا نكتفي بالإشارة إلى أبرزها فيما يلي:

- عملية التغيير نحو الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية يجب أن تكون طوعية إرادية، نابعة من القناعة العميقة بضرورتها.
- عدم الخلط بين العمل الخيري التطوعي والمسؤولية الاجتماعية.
- اعتبار المسؤولية الاجتماعية استثمارا ومن ثم تكريس كل الوسائل لتفعيلها.
- يجب توفير الشفافية على الصعيدين الكلي والجزئي.

مما تقدم يتضح أن التغيير المقترح لا يمكن أن يحدث إلا إذا كانت المؤسسة جاهزة لاحتوائه وهو ما يفتح أمامنا مناقشة إشكالية جاهزية بيئة الأعمال لتكريس مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

2.تكيف وتجاوب قطاع الأعمال الجزائري لقضايا المجتمع والبيئة: يمثل التكيف المشكلة المحورية في التنظيم الاقتصادي وله وجهان أساسيان التكيف المستقل استجابة لإشارات الأسعار والتعاوني مع دعم من جهة صاحبة سلطة هذا الأخير الذي طالما اعتمده قطاع الأعمال الخاص بالجزائر حيث عول بل راهن على مستوى دعم الدولة له ليس فقط كانطلاقة ولكن كحارس دائم لعثراته ما غيب نسبيا حس الأداء الاقتصادي الفعال والمساهمة في ترقية المجتمع وكرس بالمقابل ثقافة الاستفادة القصوى من مزايا الدولة بالشكلين القانوني وغير القانوني.

فيما يتعلق بمستوى تبني المسؤولية الاجتماعية يعتبر متغيرا حاسما في بيئة المؤسسة الداخلية (اتجاه العمال وأصحاب المصالح) والخارجية (اتجاه المجتمع والهيئات الدولية) والذي يجب التكيف معه وفق تطوراته التي تفرضها المنافسة في القطاع الخاص، بالنسبة للجزائر ووفقا لما تقدم، لا تزال الدولة تقوم بشطر كبير جدا من النشاط الاقتصادي ومن خلاله الاجتماعي ولا يزال القطاع الخاص نفسه يتطلع لامتيازاتها ما أسفر عن تصاعد مستويات الفساد (تعتبر مكافحة الفساد أهم ركائز تكريس المسؤولية الاجتماعية إلى جانب حقوق الإنسان، معايير العمل وحماية البيئة وهذا حسب المبادئ العشر للاتفاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات) وبهذا يتملص الخواص من مطالب مجتمعهم بتحويل هذه المطالب للدولة بل وزيادة العبء من خلال مطالب القطاع الخاص. إن تكريس تبني المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص في الجزائر يظل دون المستوى المطلوب خاصة إذا أشرنا إلى نقص عامل الطوعية (ونشير لأن قوة المسؤولية الاجتماعية مستنبطة أصلا من طابعها الاختياري بأخذ زمام المبادرة في مجال المساهمة الاجتماعية وفي هذا الصدد يركز الاتحاد الأوربي تعريفه للمسؤولية الاجتماعية على مفهومها التطوعي) والاكتفاء بإستراتيجية دفاعية أكثر (المساهمة بأدنى الحدود المفروضة قانونا) وهو انعكاس لثقافة مؤسسية قاصرة تستهدف الحقوق وتتغافل عن الواجبات هذه الأخيرة التي يكون لها مردود أكيد على المدى البعيد (بونوة و بن يخلف، 2011). وهناك أسبابا عديدة تعوق انتشار المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الأعمال الجزائرية من أهمها **(Elasrag, 2011, p. 06)**:

- عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم الشركات العربية: فمن الملاحظ أن عدد الشركات المتبنية لهذه الثقافة يمثلون قلة من الشركات الكبرى في حين أن الغالبية يجهلون تماما هذا المفهوم.
- إن معظم جهود هذه الشركات غير منظمة: فالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كي تكون مؤثرة في حاجة إلى أن تأخذ شكل تنظيمي ومؤسسي له خطة وأهداف محددة، بدلا من أن تكون جهودا مبعثرة.

- غياب ثقافة العطاء للتنمية حيث أن معظم جهود الشركات تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بإطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق إلى مشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام.
- قلة الخبرات والمعرفة والقدرة العلمية على وضع المقاييس والمعايير لقياس المجهودات، فهناك حتى الآن خلط بين الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بمتطلبات ومقومات نجاح ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الجزائرية نجد **(عبد الغني و آل عبد الغني، 2016، صفحة 23)**:

- ضرورة الاتفاق على مفهوم ومصطلح محلي للمسؤولية الاجتماعية.
- يجب توافر القناعة بأن المسؤولية الاجتماعية واجب نحو المجتمع وليس من باب المنة أو المساعدة.
- ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى أصحاب المنشآت وكافة المستويات الوظيفية.
- إبراز وسائل الإعلام للنماذج الناجحة في مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات.
- الارتقاء بوعي المنشآت على أن من مصلحتها تنفيذ مشروعات وبرامج تنموية في إطار المسؤولية الاجتماعية.
- تحفيز المنشآت على تبني تنفيذ برامج وأنشطة في مجال المسؤولية المجتمعية.
- أن يتم الربط في تصميم برامج المسؤولية الاجتماعية بين تلك البرامج وأهدافها والاحتياجات التنموية الفعلية.
- أن يتم التنسيق بين الجهات التي لديها برامج المسؤولية الاجتماعية واحتياجات المجتمع.
- محاكاة نماذج وتجارب دولية في مجالات المسؤولية الاجتماعية ومحاولة تطويعها للاحتياجات المحلية.

- الخلاصة:

من خلال ما سبق عرضه، ولاسيما فيما تعلق بالحلول الممكنة لتفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الإعمال بعد تراجع دور الحكومة في دعم القضايا الاجتماعية بسبب انخفاض مداخيل الخزينة العمومية نتيجة تراجع أسعار البترول في السوق العالمية وما ترتب عن ذلك من ضائقة مالية خانقة تواجه الاقتصاد الجزائري، كان لابد من تحميل المسؤولية للقطاع الخاص ومنظمات الأعمال بعض المسؤوليات المتعلقة بالمجتمع والبيئة كونها قضايا تحتاج إشراك جميع أطياف المجتمع. وفيما أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أولا: نتائج الدراسة:

- عدم نشر مساهمات منظمات الأعمال الجزائرية في المسؤولية الاجتماعية، أدي إلى إعطاء انطباع على أن منظمات الأعمال الجزائرية لا تقوم بدورها في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- دوافع المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الجزائري مرتبطة باهتمام رجال الأعمال بواقع التنمية المحلية وأخلاقياتهم، أكثر من ارتباطها بإستراتيجية العمل.
- محفزات السوق للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الأعمال تبدو ضعيفة في الجزائر.
- لازال التنظيم المؤسسي للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الأعمال في الجزائر في مرحلته الأولى.
- منظمات الأعمال الجزائرية في وضع مميز لتوجيه المسؤولية الاجتماعية لقيادة مبادرات التنمية المستدامة أكثر من كونها مبادرات ردة فعل كما يحدث في كثير من الاقتصاديات المتقدمة.
- حتى تحقق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أهدافها، يجب أن تمتاز بالجدية والتخطيط المسبق وفق نظام محدد الأهداف، بدل أن تكون عبارة عن خبطة عشواء وجهودا مبعثرة.

- هناك فرق كبير بين الأعمال الخيرية الغير مرتبطة بالتنمية المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية التي تنطوي تحت مفهوم التنمية المجتمعية، وهذا الفهم الخطأ جعل من مبادرات القطاع الخاص في الجزائر ينحصر في الأعمال الخيرية الغير تنموية.

ثانيا: توصيات الدراسة:

- ضرورة أن تقوم الدولة بوضع أطر التطبيق والتسهيل والتوعية وخلق بيئة مواتية ومحفزة والتشجيع على توسيع أنشطة المسؤولية الاجتماعية، من خلال وضع اللوائح والبروتوكولات ودليل أو مدونة تحتوي سلوكيات أخلاقية محددة، وعلى منظمات الأعمال إتباعها من أجل تحقيق رفاه المجتمع عن طريق الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والتوعية، وكذا خلق بيئة تفاعلية ووسائل للحماية البيئية. وهذا ما يميزها عن المسؤولية القانونية.
- يتعين على منظمات الأعمال أن تدرج قواعد المسؤولية الاجتماعية في رسالتها ورؤيتها، من خلال سياساتها وإستراتيجيتها المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه كل طوائف المجتمع وأصحاب المصالح بالشكل الذي يضمن حماية حقوقهم.
- ضرورة تبني منظمات الأعمال لمعايير معينة فيما يتعلق بمواردها البشرية بشكل واضح وعادل من خلال الإفصاح عن الأجور والمرتبات والتكوينات والرعاية الصحية، من أجل تنمية المورد البشري والتكفل به باعتباره جزء من المجتمع.
- يجب على حكومات الدول إدراك دور القطاع الخاص في تحمل جزء من المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع من خلال إعداد توجيهات استرشادية لمنظمات القطاع الخاص فيما تعلق بالمسؤولية الاجتماعية.
- إلزام منظمات الأعمال على الإفصاح والشفافية، فيما تعلق بالمساهمات في إطار المسؤولية الاجتماعية.
- تحديد الأولويات عند رسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة ببرامج المسؤولية الاجتماعية من طرف الحكومة.
- ضرورة التوجه نحو التعاون العربي في مجال مبادرات المسؤولية الاجتماعية نتيجة التحديات التي يفرضها المفهوم الاقتصادي العالمي الجديد والواقع العربي الراهن والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها اليوم.
- الاستفادة من تجارب الدول السباقة في مجال ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتوضيح الانعكاسات الإيجابية للمسؤولية الاجتماعية في خدمت القضايا الاجتماعية والبيئية من جهة، وعلى منظمات الأعمال في حد ذاتها من جهة أخرى.

- الإحالات والمراجع :

1- CAROLL, A. B. (1999). Corporate Social responsibility : evolution of a defitional construct. *Business Society , 38* (3).

2- CARROLL, A. B. (1979). A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance. *Academy Management Review , 04* (4).

3- CHANDLER, D. (2015). *Corporate Social Responsibility: A Strategic Perspective* (éd. First). United States of America: Education Collection.

4- DAVIS, K. (1973, Juin). The case for and against business assumption of responsibilities. *The academy of management journal , 16* (02).

5- Elasrag, H. (2011, October). activation of the corporate social responsibility role in the economic and social development of Arab countries. *Munich Personal RePEc Archive* .

6- LEPISSIER, J. C. (2001). *manager une responsabilité sociale,2001, p49.* Paris, France: Editions Liaisons.

7- LHOPKINS, M. (2004, May). corporate social responsibility an issues paper. *Policy Integration Departement.International Labour Office* .

8- الجودي صاطوري. (جانفي, 2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. *مجلة الباحث ، 16* (16).

9- بثينة عبد الله عبد الغني، و ناصر آل عبد الغني. (2016). تحليل واقع المسؤولية المجتمعية في المجتمع القطري في ضوء ركائز رؤية قطر الوطنية 2030م. *المؤتمر الدولي العلمي الأول للمسؤولية المجتمعية "الواقع... واستشراف المستقبل"* . قطر.

10- دليلة زرقة. (2016). سياسات السكن والإسكان بين الخطاب والواقع –دراسة ميدانية بمدينة وهران. *أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع* . وهران، الجزائر.

11- رشيد سعيدان. (2017). واقع المسؤولية الاجتماعية للمستشفيات –دراسة تطبيقية لعينة من مستشفيات الجنوب الغربي ولاية بشار. *أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد* . تلمسان، الجزائر.

12- روضة جديدي، و سميحة جديدي. (2017). الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كتوجه استراتيجي لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

13- شعيب بونوة، و زهرة بن يخلف. (2011). التغيير المؤسسي الاستراتيجي لاحتواء المسؤولية الاجتماعية وتكريس التنمية (حالة الجزائر). *الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية*. بشار: قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة بشار.

14- طاهر محسن، منصور الغالبي، و صالح مهدي محسن العامر. (2006). *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال*. عمان، الأردن: دار وائل.

15- عبد الرحمان بوطبة، و هشام مي. (2016). التحليل المتعدد الأبعاد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *الملتقى الدولي 13 حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة -الواقع والرهانات-*. الشلف.

16- فؤاد محمد حسن، و ماجد مبخوت جعبل. (2008). مدى إدراك المدراء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية و الأنشطة المترتبة عليها: دراسة تحليلية لآراء المديرين العاملين في عينة من المنظمات الصناعية. *المؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات*. صنعاء, اليمن: مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك.

17- هشام غربي، و محمد مداحي. (2014). " في ظل التحديات البيئية : الدول النامية النفطية بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية التنموية ". *الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية*. بشار.

18- وهيبة مقدم. (2016). تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، ص11. مستغانم: جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب:APA

سفيان خلوفي، كمال شريط (2020)، منظمات الأعمال الجزائرية والمسؤولية الاجتماعية التحديات وسبل التقدم _دراسة استكشافية –، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد05 (العدد01)، الجزائر: جامعة الوادي، الوادي، ص.ص 125-141.

SCAN ME